مؤشر

أخبار مصر

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يوم . الثلاثاء 29 أغسطس 2023

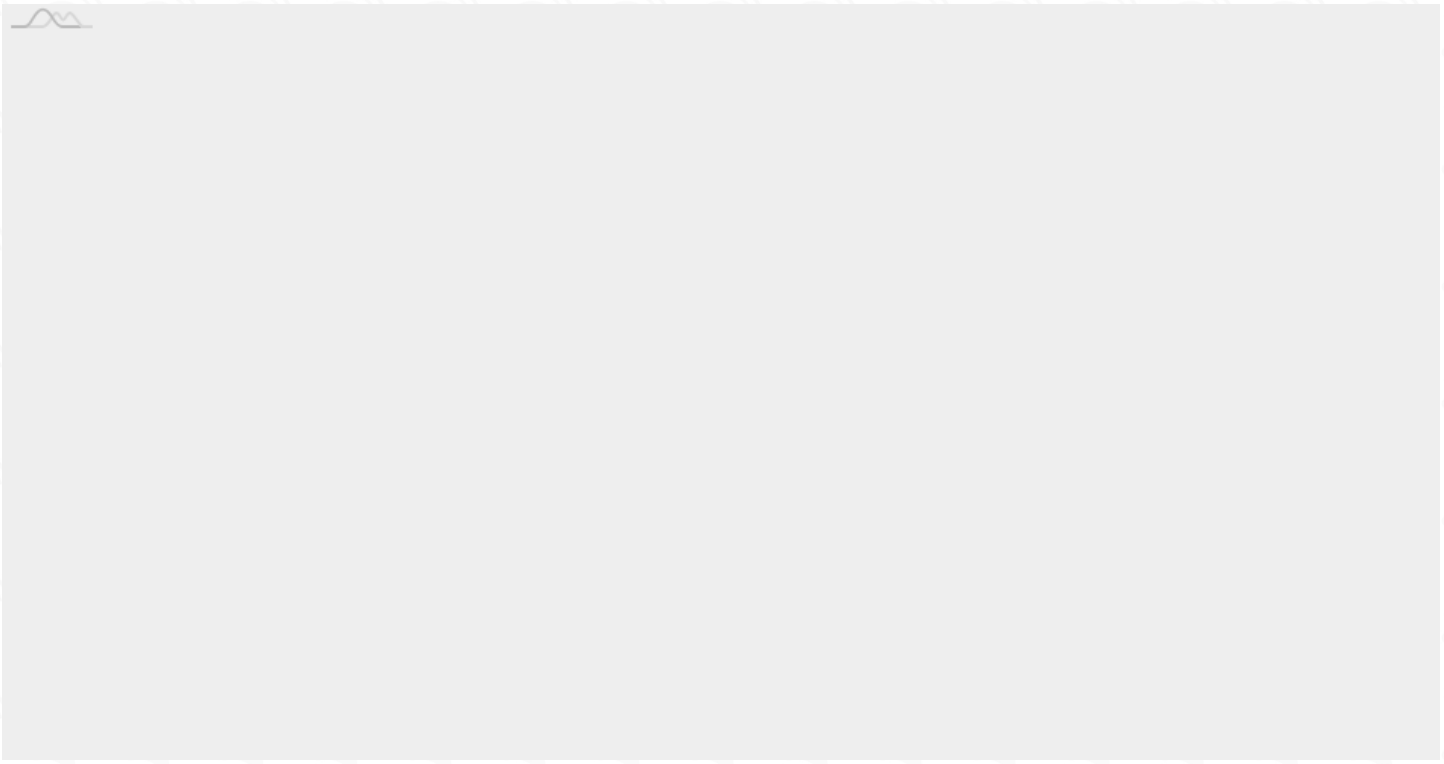

مصر تستهدف حفر 35 بئراً للغاز الطبيعي بنهاية 2025

(اقتصادي . جريدة الشرق الأوسط)

أعلن وزير البترول المصري طارق الملا، أنه جارٍ تنفيذ خطة لحفر 45 بئراً للغاز الطبيعي بالبحر المتوسط والدلتا، باستثمارات تقدر بنحو 1.9 مليار دولار، تم الانتهاء من حفر 10 آبار منها، ويُستهدف حفر 35 بئراً حتى نهاية 2025.

وأوضح الملا خلال لقائه رئيس مجلس الوزراء المصري مصطفى مدبولي، الثلاثاء، أن «خطة حفر الآبار تشمل خلال العامين الماليين: 2023 - 2024 و2024 - 2025 حفر 35 بئراً جديدة للغاز الطبيعي باستثمارات تزيد على 1.5 مليار دولار، بهدف زيادة معدلات الإنتاج والاحتياطيات».

وأضاف أن الخطة «شملت حفر 10 آبار، تم الانتهاء منها خلال العام المالي المنتهي 2022 - 2023، والتي أسفرت عن تحقيق عدد من الاكتشافات، أهمها كشف «نرجس» بالبحر المتوسط باحتياطيات حوالي 2.5 تريليون قدم مكعبة».

واستعرض الوزير الموقف التنفيذي لخطط تنمية حقل غاز «ظهر»، والتي تضمنت حفر وإكمال 20 بئراً، علاوة على 5 آبار إضافية بدءاً من عام 2024، لدعم معدلات الإنتاج من الحقل التي تبلغ حاليا نحو 2.2 مليار قدم مكعبة يومياً.

ولفت إلى الإجراءات المنفذة لدعم كفاءة أداء المحطة البرية لحقل «ظهر» أن المخطط الانتهاء منها في منتصف العام المقبل، وتشمل مشروعات تطوير وتدعيم الشبكة الكهربائية تحت السطحية، والمرحلة الثانية لزيادة سعة وحدات المعالجة وتركيب وحدات الضواغط.

وخلال استعراضه الأنشطة التنموية والاستكشافية للغاز الطبيعي، أشار الملا إلى أنه جار تقييم نتائج المزايدة العالمية للبحث عن الغاز الطبيعي في 12 منطقة برية وبحرية بالبحر المتوسط والدلتا عقب إغلاقها نهاية يوليو (تموز) الماضي.

وأكد الوزير أن استراتيجية الوزارة تعمل على الإسراع في تنمية الاكتشافات المتحققة، ووضعها على خريطة الإنتاج في أسرع وقت ممكن، مع ضرورة ترشيد الاستهلاك، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة، وسرعة التحول للطاقة الجديدة والمتجددة، ضمن استراتيجية الحكومة في هذا الصدد.

في غضون ذلك، أفاد بيان لمجلس الوزراء المصري، بأن البلاد تستعرض مقترحاً من مجموعة «إندوراما» لإنشاء مصنعين للأسمدة الفوسفاتية والسيليكون المعدني باستثمارات بنحو 700 مليون دولار.

وكالة الأنباء الرسمية: مصر تنسق مع زامبيا بشأن تحقيقات الطائرة

(سياسي . الشرق)

قال مصدر مطلع لـ"وكالة أنباء الشرق الأوسط" الرسمية المصرية، إن السلطات المصرية تنسق مع نظيرتها

الزامبية بشأن التحقيقات مع المصريين المحتجزين بدولة زامبيا، وتتابع بشكل مستمر تطورات الإجراءات القانونية تجاههم.

وأكد المصدر أن الجهات المعنية تتابع عن كثب سلامة سير إجراءات التحقيق معهم وفقاً لقواعد القانون الدولي.

وأوقفت السلطات الزامبية في 13 أغسطس، طائرة خاصة في مطار كينيث كاوندا الدولي، تحمل على متنها 6 مصريين وما يزيد عن 5 ملايين دولار نقداً، وكميات يشتبه أنها من معدن الذهب، وعدد من الأسلحة.

وتحقق السلطات في زامبيا مع المصريين الذين كانوا على متن الطائرة حالياً.

بعد زيادة أرباحها بنحو ٢٢٪ .. الحكومة تدرس بيع أكثر من ٤٠٪ من "حلوان للأسمدة"

(اقتصادي . الشرق)

تدرس الحكومة المصرية، التي تعاني أزمة سيولة دولارية، بيع ما لا يقل عن 40% من أسهم شركة "حلوان للأسمدة" لمستثمر استراتيجي، حسب مصدرين مطلعين على الملف تحدثا مع "اقتصاد الشرق".

"حلوان للأسمدة"، هي واحدة من ضمن أكثر من 32 شركة تكثف الحكومة جهودها إما لبيع حصص منها أو إدراجها جزئياً (في البورصة) لاستقطاب العملة الأجنبية وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في اقتصاد يعاني تداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا.

لتوفير سيولة دولارية، عملت مصر مؤخراً على بيع بعض أصولها لمستثمرين، ونجحت في جمع ما يصل إلى 1.9 مليار دولار، وتأمل في جمع مليار دولار أخرى من بيع أصول إضافية خلال الفترة القصيرة المقبلة.

أضاف أحد الأشخاص المطلعين على الملف، الذي تحدث لـ"اقتصاد الشرق" شريطة عدم نشر اسمه، أن "الحكومة تتوقع عائدات مالية قوية من طرح هذه الحصة مع النمو القوي الذي تحققه الشركة في مستوى الأرباح بسبب ارتفاع أسعار الأسمدة في السوق العالمية. القيمة التقديرية للشركة تتجاوز 1.5 مليار دولار".

زادت أرباح "حلوان للأسمدة"، التي يبلغ رأسمالها المدفوع 150 مليون دولار، بنحو 22% في 2022 إلى 124.6 مليون دولار، وحسب بيانات الشركة على موقعها الإلكتروني، زاد إنتاج الشركة من اليوريا 7.3% في 2022 إلى 645 ألف طن.

يتوزع هيكل ملكية شركة "حلوان للأسمدة" التي تأسست 2004 بين 20% للشركة القابضة للصناعات المعدنية، و17% لـ"أبوقير للأسمدة"، و15% لصندوق التأمينات الاجتماعية، و10% لبنك الاستثمار القومي، و10% لوزارة الزراعة، و5% لبنك فيصل، و5% لميد بنك، و 11% لمصر للتأمين ومصر لتأمينات الحياة، و7% لمؤسسات أخرى.

مصر وقروض شراء القمح.. إصرار على المركز الأول

(اقتصادي . الخليج الجديد)

القروض الإماراتية التي ستحصل عليها الحكومة لن تحول إلى داخل مصر، أو حتى تضاف للاحتياطي الأجنبي.

من المتوقع أن تزيد تكلفة الواردات في الفترة المقبلة مع رفض روسيا تجديد اتفاقية الحبوب، وتراجع المخزون العالمي من السلع الغذائية.

بعد أن كانت مصر أكبر مشتر للقمح والزيوت، باتت تصنف الآن أنها واحدة من أبرز الدول التي تعتمد على القروض لشراء الحبوب والأغذية.

تعديلات على آلية تمويل استيراد القمح فباتت الحكومة تعتمد أكثر على القروض الخارجية في تمويل جزء مهم من عمليات استيراد القمح والأغذية.

على مدى سنوات طويلة، كانت مصر تمول صفقات استيراد القمح من مواردها الذاتية، حيث يقوم البنك المركزي المصري بتدبير الموارد الدولارية لوزارة التموين والتجارة الداخلية وهيئة السلع التموينية والمطلوبة لفتح اعتمادات الاستيراد.

في الأغلب كانت تأتي هذه الأموال مباشرة من احتياطي مصر الأجنبي لدى البنك المركزي، أو من قبل البنوك الحكومية وفي مقدمتها الأهلي المصري ومصر والقاهرة.

لكن في الأشهر الأخيرة، جرى إدخال تعديلات على تلك الآلية بحيث باتت الحكومة تعتمد أكثر على القروض الخارجية في تمويل جزء مهم من عمليات استيراد القمح وغيره من الحبوب.

وبعد أن كانت مصر تصنف أنها أكبر مشتر للقمح والزيوت النباتية في العالم، باتت تصنف الآن أنها واحدة من أبرز الدول التي تعتمد على قروض خارجية لشراء الحبوب والأغذية والوقود.

مثلاً، يوم 10 يونيو/حزيران الماضي، خرج علينا وزير التموين المصري علي مصيلحي قائلا إن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة التابعة للبنك الإسلامي للتنمية بجدة وافقت على منح مصر قرض بقيمة 700 مليون دولار لشراء واردات حبوب.

وقبلها بأسبوع فقط، وقعت الحكومة المصرية اتفاقية مع تلك المؤسسة لتمويل استيراد السلع الأساسية من حبوب ووقود بقروض ضخمة قيمتها 6 مليارات دولار.

وقبل أيام، خرج علينا وزير التموين بتصريح يكشف فيه أن الحكومة تُجري مفاوضات جديدة مع الإمارات للحصول على قرض جديد قيمته 400 مليون دولار، توجه حصيلته لتمويل مشتريات مصر من القمح، وأن القرض الجديد سيُمنح عبر 4 شرائح ويشرف عليه صندوق أبوظبي للتنمية.

اللافت هنا أن القروض الإماراتية التي ستحصل عليها الحكومة لن تحول إلى داخل مصر، أو حتى تضاف لاحتياطي

مصر الأجنبي في الخارج، بل ولن تخرج الأموال من الإمارات أصلا، فهي ستخصص لتمويل شراء قمح تزرعه شركات إماراتية في مصر، وهذا الأمر يحتاج إلى مقال مفصل في وقت لاحق.

ومنذ اندلاع حرب أوكرانيا قبل نحو 18 شهرًا، لجأت مصر عدة مرات إلى المؤسسات الدولية للحصول على قروض لشراء الحبوب الغذائية، وتحديدًا القمح والذرة والزيوت النباتية، وتجاوز إجمالي ما حصلت عليه نحو 1.8 مليار دولار، أي ما يعادل 105.8 ملايين دولار شهريًا.

اللافت أيضا أنه رغم تلك القروض الخارجية الضخمة التي حصلت عليها الحكومة لشراء الحبوب من الخارج، خرج علينا وزير التموين بتصريح لافت يقول فيه إن الهيئة العامة للسلع التموينية (المشتري الحكومي للحبوب في مصر) أجلت فتح خطابات اعتماد لسداد قيمة واردات القمح المستورد، لتخفيف الضغوط المالية الناجمة عن النقص الحاد في العملة الأجنبية.

وتكرر الاعتراف على لسان مسؤول حكومي وتجار يوم 25 مايو/أيار الماضي أكدوا أن الحكومة تؤخر مدفوعات مشترياتها الكبيرة من مادة القمح لأشهر في بعض الحالات، وأن التأخير في سداد مدفوعات القمح الذي تشتريه الدولة ويعتبر سلعة ذات أولوية قصوى لم يسبق له مثيل، مع استمراره لأشهر.

صحيح أنه جرى نفي تلك المعلومات الأخيرة في وقت لاحق، لكن وبغض النظر عن النفي، فإننا أمام عدة حقائق، أبرزها أن مصر لا تزال أحد أكبر مستوردي القمح في العالم، حيث تستورد نحو 5 ملايين طن من القمح سنويًا.

ومن المتوقع أن تزيد تكلفة الواردات في الفترة المقبلة مع رفض روسيا تجديد اتفاقية الحبوب، وتراجع المخزون العالمي من السلع الغذائية، وزيادة الجفاف والتصحر، وفرض دول كبرى منتجة للغذاء قيودًا على صادرات السلع الغذائية مثل الهند وغيرها.

وأنه إذا لم تأخذ الحكومة قضية الأمن الغذائي وتقليص واردات القمح والسلع الغذائية على محمل الجد، فإن وتيرة الاقتراض الخارجي لشراء الحبوب ستزيد في الفترة المقبلة مع زيادة أسعار الأغذية في الأسواق الدولية، وتوسع الدول المنتجة للحبوب في وضع قيود على صادراتها.

البرهان يلتقي السيسي بالعلمين في أول زيارة خارجية لرئيس مجلس السيادة منذ بدء الصراع في السودان

(سياسي . العربية)

أفاد بيان لمجلس السيادة الانتقالي في السودان، الثلاثاء، بأن قائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان توجه اليوم إلى مصر للقاء الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي. وهذه أول مرة يغادر فيها البرهان السودان منذ بدء الصراع مع قوات الدعم السريع في 15 أبريل.

وقال البيان إن البرهان سيجري خلال الزيارة مباحثات مع الرئيس المصري تتناول تطورات الأوضاع فى السودان، والعلاقات الثنائية بين البلدين و"سبل تعزيز دعمها وتطويرها بما يخدم شعبي البلدين والقضايا ذات الاهتمام

المشترك".

وأضاف البيان أن وزير الخارجية المكلف السفير علي الصادق، ومدير جهاز المخابرات العامة الفريق أول أحمد إبراهيم مفضل، والفريق أول ميرغني إدريس سليمان، مدير عام منظومة الصناعات الدفاعية، يرافقون البرهان خلال زيارته لمصر.

/ moasher